

من توجيهات السبكي التي تبرز فهمه لمعنى الابتذال تلك القضية التي شغلت النقاد المحدثين ، وخاصة الغريبيين ، إذ يقول : (إن الابتذال في الألفاظ . وما يدل عليه ليس وصفاً ذاتياً ، ولا عرضاً لازماً ، بل لاحقاً من اللواحق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان ، وصقع دون صقع)^(٣) . لهذا يرى السبكي ان الاستعمال الوظيفي أصل في تصنيف الألفاظ في دائرة الابتذال أو خروجها منها ، وان هذا الابتذال عرضي وليس في جوهر الألفاظ ، لانه يرتبط في الاستخدام وشيوعه في زمان دون زمان ، وفي بلد دون غيره ، والسبكي بهذا يشير الى تدرج الألفاظ في المستعمل والمهجور ، وهذا ما أشار اليه في القديم الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٠ هـ في معجمه العين . والسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ في كتابه المزهري ، وغيرهما من أصحاب المعاجم العربية القديمة ، وما سار إليه في العصر الحديث فيشر المتوفى سنة ١٩٤٩ ، في معجمه التاريخي ، وهو تأريخ استعمال الألفاظ ومدلولاتها^(٤) .

ويتحدث السبكي عن قضية أخرى لها مساس بالشيوع وعدمه تتصل بالفصاحة ، فيفسر ذلك قائلاً : (انما يقصد أن يكون استعمالهم لها كثيراً كون الكلمة ليس لها مرادف ؛ فكثرة استعمالها دليل فصاحتها ، أما إذا كان كلمتان مترادفتان فقد شرط في فصاحة احدهما الأكثرية : ولا شك ان رتب الفصاحة متفاوتة ولو كان مراده الكثرة من كلمة لها مرادف لما قال - المصنف - أو أكثر لأن الأكثرية كثير)^(٥) . ومن هذا نفهم ان السبكي لا يقر أن الاستعمال دليل على فصاحة الكلمة ، إذا شركتها مرادفة لها . بل الفصاحة تكون بالموازنة بين الكلمة ومرادفتها في الفصاحة لافي استعمالها ، إلا اذا كانت

٣ - عروس الافراح : ١ : ٩٣ .

٤ - أوجست فيشر - المعجم اللغوي التاريخي - القسم الاول - نشر مجمع

اللغة العربية بالقاهرة . ط ١ : ١٩٦٧ م .

٥ - عروس الافراح : ١ : ٩٤ .